



تسلكت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بهان و محمد صائب التفشيلدي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون فني كوركيين و حسين أبو اٲتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب و أصدرت قرارها الآتي:

التميز / حسين كصاب هشتم .

التميز عليه / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته و عليه الرائد الحقوقي خليل ابراهيم توفيق .

الإعفاء:

إدعى المدعى (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري ان ولده الملازم علي حسين كصاب أعيد إلى العمل في وزارة الداخلية بموجب الأمر الإداري المرقم (١٩١) في ٢٠٠٥/١/٤ . و بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ استشهد في منطقة النورة على يد مجموعة إرهابية أثناء أداء واجبه ، الا انه بعد استشهاده فوجئ بتزوير رتبته العسكرية من رتبة ملازم شرطة إلى رتبة شرطي بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٤) المؤرخ (٢٠٠٨/١/١٤) ، تقلم المدعى (التميز) لدى المدعى عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٦ . وقد ابرز كتاباً بالعدد (٢٢٨٦) في ٢٠٠٩/١/٢٢ صادراً من وزارة الداخلية وكالة الوزارة لشؤون الشرطة معنوياً إلى مديرية التجارة العامة موضوعه حقوق تقاعدية تضمن تثبيت تعيين الشهيد (علي حسين كصاب) برتبة شرطي (كونه من ضباط جيش القدس) معاداً للخدمة وان اعادته للخدمة غير صحيحة ، أقام المدعى (التميز) دعواه بتاريخ




٢٠٠٩/٢/٢٥ طلقاً ائزام ائدعي طليه/إضافة لوظيفةه بئفءاء كافة الفراءت الصاءرة بحق ولده واعباراه ضابطاً برتبة ملازم ، وئنتيجة العرافة الضرورية الفولية فررت المحكمة بئاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ ويعدده اضيافة ٤٩/إضاء ائدي/٢٠٠٩ ائحكم برء دعوى ائدعي شكلاً لكونها مظنة خارج المءدة الفالونية المنصوص طليها بائحكام الفقرةين (و ز) / ثانياً من قانون مجلس شوري المولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ مع تحميله ائعب مءاملة لوئكل ائدعي طليه / إضافة لوظيفةه ، طعن ائدعي (التميز) بائقرار المئكور بئلئحه التمييزية المورخة ٢٠٠٩/٨/١٩ طلقاً ئفضه وللأسباب المبينة فيها .


القرار :


لدى ائتديق والمءاولفة من المحكمة الاتحادية العليا وءد ان طعن التمييزي مءم ضمن المءدة الفالونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على ائحكم التميز وءد انه صحيح وموافق للفلكون للأسباب الفالولية لئتي اعتمدها ، ئلك ان التميز/ائدعي/ئظم من الأمر الإءري الصائر من وزارة الائخلفة / وكالة الوزارة للشؤون الإءرية والمالية/المديرية العامة لإءارة الأفرء/مءديرية الفقاع بعدد (١٢٥٤) طي (٢٠٠٨/١/١٤) وئلك بئتنظم المورخ (٢٠٠٨/١٠/٦) المرفوع الى وزارة الائخلفة بموجب كتاب مءديرية الفقاع العامة / وكالة الوزارة لشؤون الشرطة بعدد (أ م ت/٧٥١٦) في ٢٠٠٨/١٠/١٨ وئحى انه أقام الدعوى وئفض الرسم الفالوني طليها في ٢٠٠٩/٢/٢٥ فيكون قد أقام الدعوى بعد مضي المءدة الفالونية المنصوص طليها في الفقرة (ز) من البئد (ثانياً) من المءادة (٧) من قانون مجلس شوري



الدولة رقم (٦٥ لسنة ١٩٧٩) المعدل بالقانون رقم (١٠٦ لسنة ١٩٨٩) وحيث ان عدم مراعاة العدد المنصوص عليها في المادة ألفة الذكر يعني إسقاط المميز /المدعى/ لحقه في الطعن لان العدد المعينة لمراجعة طرق الطعن حتمية يتركب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق بالطعن عملاً بحكم المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل وحيث ان الحكم المميز قد التزم بوجهة النظر القانونية وافضى برد الدعوى شيئاً لذا فانه جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/١٠/٨ .


الرئيس
منعت محمود


العضو
فازوق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بايان


العضو
محمد صائب اللقشبندى


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون من كوركيس


العضو
حسن أبو التين